إطلاق مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة

أعلن مكتب الأشخاص ذوي الإعاقة ببلدية طرابلس المركز عن إطلاق مشروع إنشاء قاعدة بيانات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة داخل نطاق البلدية.

ويمثل هذا المشروع خطوة أساسية نحو الانتقال من العمل القائم على التقديرات إلى العمل القائم على البيانات الدقيقة، بما يساهم في تحديد الاحتياجات الفعلية، ودعم التخطيط السليم للمشروعات والمبادرات والخدمات المستقبلية، وتعزيز جهود الإدماج وإمكانية الوصول والمشاركة المجتمعية، وبناء مدينة أكثر شمولًا، إلى جانب الاستماع إلى احتياجات الناس، والتخطيط على أساس معلومات دقيقة وموثوقة.

متابعة أوضاع الأسر المتضررة من السيول في نسمة

باشر فريق بحثي تابع للمركز أعماله الميدانية لمتابعة أوضاع الأسر المتضررة جراء السيول والفيضانات التي شهدتها مدينة نسمة، حيث شملت المتابعة الميدانية الوقوف على الظروف المعيشية والاجتماعية للأسر المتضررة، ورصد أبرز الاحتياجات والتحديات التي تواجهها، إلى جانب جمع البيانات والمعلومات الميدانية التي تسهم في تقييم حجم الأضرار والآثار الاجتماعية المترتبة على هذه الكارثة.

وواصل الفريق البحثي أعماله الميدانية لاستكمال حصر الحالات وتوثيق الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية، لإعداد تقرير متكامل يتضمن أبرز النتائج والتوصيات ذات الصلة، وإحالته إلى الجهات المختصة.

قضية العدد

مختصون: حماية الأطفال لا تعني منعهم من استخدام التكنولوجيا .. بل عبر استخدامها بأمان

في ظل اطراد التعديات على الطفولة

حماية الأطفال من العنف الإلكتروني .. مطلب لضمان سلامة المجتمع

– «أ.م.د» طفل بات يعاني صعوبة في التواصل مع محيطه، بعد أن تعرض لحادثة تنمر على منصات التواصل الاجتماعي، وبلغ من تبعاتها أن قرر والداه التوجه به لأخصائي نفسي، علّه ينجح في إعادة بهجة الحياة إلى تلك الروح الصغيرة.

– هذا الطفل ليس استثناءً في عالم صارت منصات التواصل الاجتماعي ركيزة لا غنى عنها فيه، وفي ظل غياب تشريعي كامل للقوانين المنظمة – والضاربة على يد المتجاوزين – يفتح الباب على مصراعيه أمام تعديات لا حصر لها، بمآلات تفوق في خطورتها كل توقعات.

– وفي هذا الصدد، يبرز الأمن السيبراني عاملاً مهماً في حماية الأطفال من مخاطر التعامل مع الإنترنت، لاسيما إقبالهم على الألعاب الإلكترونية، حيث سلّط مكتب حماية الطفل والأسرة بوزارة الداخلية الضوء على مجموعة من الإرشادات والرسائل التوعوية التي تساعد الأسرة والأطفال على استخدام التكنولوجيا بشكل أكثر أمانًا، ومعرفة المخاطر وكيفية التعامل معها وطلب المساعدة عند الحاجة.

– كما حرص مكتب الإعلام والتوعية باللجنة العليا للطفولة خلال شهر أكتوبر، شهر التوعية بالأمن السيبراني، على تكثيف رسائله التوعوية الموجهة إلى الأطفال وأولياء الأمور والأسرة والمجتمع للتعريف بمخاطر الفضاء الرقمي وتعزيز ثقافة الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا والتأكيد على أهمية دور الأسرة في المتابعة والحوار والتوجيه إلى جانب تعزيز وعي الأطفال بحقوقهم وكيفية حماية أنفسهم وخصوصيتهم في العالم الرقمي.

– ويؤكد مختصون أن حماية الأطفال في العصر الرقمي لا تعني منعهم من استخدام التكنولوجيا، وإنما تمكينهم من استخدامها بأمان ووعي ومسؤولية وتعزيز الشراكة بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات المختصة والمجتمع بما يسهم في توفير بيئة رقمية أكثر أمانًا لأطفالنا.

– وفي ظل الانتشار المتزايد لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت البيئة الرقمية جزءًا أساسيًا من حياة الأطفال والأسر والمجتمع بما توفره من فرص واسعة للتعلم والتواصل والمعرفة والترفيه، إلا أنها في الوقت ذاته تحمل مخاطر وتحديات تستوجب الوعي والحذر، وتزداد أهمية التوعية بالأمن السيبراني عندما يتعلق الأمر بالأطفال باعتبارهم من أكثر الفئات حاجة إلى الحماية والإرشاد لما قد يتعرضون له عبر الفضاء الرقمي من التنمر الإلكتروني والابتزاز والاستدراج والاستغلال وانتهاك الخصوصية وسرقة البيانات والحسابات والتعرض للمحتوى غير الملائم وغيرها من المخاطر التي قد تترك آثارًا نفسية واجتماعية وأمنية على الطفل والأسرة.

اشراقة

عاطف خترش

13 ألفاً مقابل 3 أيام

بالحروف ثلاثة عشر ألفاً وبالأرقام 13000 د.ل .. هذا المبلغ المالي ليس لشراء سيارة ولا لتأسيس مطبخ منزلي ولا حتى بناء غرفة، بل هو ثمن لعملية ولادة قيصرية في إحدى المصحات الطبية بمدينة الزاوية، وهنا نفتح نافذة حول ماهية التحكم والتشريع في تحديد قيمة أسعار الخدمات التي تقدمها العيادات الخاصة داخل المجتمع، حيث بدأت القصة حين أقدم مواطن ليبي للذهاب إلى مصحة خاصة وفتح ملف لزوجته لإجراء عملية قيصرية كلفت 13000 د.ل، وبفضل الله تعالى تمت العملية بنجاح وجاء مولوده ليتآخى مع إخوته، لكن مجيء هذا الطفل لم يكن بالأمر السهل، فأدخل المولود والده في أرقٍ شديد ناتج من التعب ومن الدين نظير التكلفة الباهظة من قبل إدارة هذه المصحة الخاصة، بينما التساؤل الذي يتم طرحه على مائدة المجتمع وعلى طاولة جهاز الحرس البلدي: كيف جاءت قيمة هذه الفاتورة وكيف تم تقسيمها وما هي الفلسفة في هذا الثمن الباهظ؟ فلم تكن المشكلة مادية فقط، بل خدمية، حيث إنه تم تغيير التحاليل الخاصة بهذا المولود، وعلى ضوءه تغيرت قيمة الفاتورة.

أما من ناحية هذا المواطن فقد اتبع الإجراءات القانونية المتعارف عليها، بدايةً من تقديم شكوى لجهاز الرقابة الإدارية إلى الشروع في فتح محضر رسمي بقسم الشرطة، وبحسب ما أفاد به هو، هنالك شبهة في تغيير الأسعار، بل في الزيادة غير المبررة مثل البكشيش، ولكن بطابع طبي.

قصة هذا المواطن هي قصة تمر بأي مواطن ليبي آخر، وهنا ننوه على أنه مواطن عادي يتقاضى مرتباً عادياً ليس زاهداً، وهو ليس من أصحاب المشاريع ورجال الأعمال ليتم تسديد فاتورة قيمتها 13000

مما لا شك فيه هنالك مبالغة واضحة في أسعار العمليات التي تجرى داخل العيادات الخاصة، ومن زاوية أخرى ممكن أن أحداً يتساءل: لما يذهب هذا المواطن للكشف والعلاج بالعيادات الخاصة ولا يذهب للمستشفى العام المجاني؟ فهنا لابد من الإشارة على افتقار المؤسسات الصحية العامة على الخدمات، وليست كل العمليات الجراحية موجودة، وهذا ما يدفع كل المواطنين للتردد على العيادات الخاصة.

الخدمات الطبية لابد أن تحظى بجودة عالية لأنها تمس حياة الناس، وأي إهمال من الممكن أن يتم إهدار حياة شخص ما، وعلى العكس من ذلك لابد أن الجودة تكمن في الإجراءات الإدارية والتراخيص اللازمة لفتح عيادة خاصة وفقاً للقوانين والتشريعات الموضوعة والحصول على إذن المزاولة الطبية، من حق أي مواطن اللجوء للقضاء، ومن حق المؤسسات المطعون فيها الرد على الطعن، ولكن تبقى سمعة المؤسسة هي الفيصل، وتفسيراً لذلك بما أنه المؤسسة هي ذات مشروع تجاري طبي أو بمعنى أصح استثمار طبي، فإن سمعتها هي على المحك، لاسيما مع تطور وسائل الإعلام وسرعة تدفق المعلومات للجمهور.

لوحة

منال البوصيري

قبل أن تقع «الجريمة»

هناك خوف لا نراه، خوف يعيش في بيوت قد تبدو من الخارج عادية تماماً، لكن خلف جدرانها قد تكون هناك حياة أخرى لا يعرف عنها أحد شيئاً.

طفل يعرف من وقع خطوات أبيه إن كان عليه أن يختبئ أو يبقى مكانه، وامرأة تنصت إلى صوت الباب وهو يُغلق، لتعرف كيف سيكون المساء. وفتاة تتجنب الاحتكاك بأخيها، لا لأنها تكرهه، بل لأنها تخشى أن يؤذيها في لحظة يفقد فيها السيطرة بسبب تعاطيه".".

هؤلاء لا يظهرون في الأخبار إلا عندما يصل العنف إلى نهايته الأخيرة، عندما يصبح الجسد جثة، والبيت مسرح جريمة، وتتحول الأسرة إلى أسماء في محضر تحقيق.

خلال الأشهر الأخيرة، شهدت مدن ليبية عدة وقائع مؤلمة، من طفل في أجدابيا قضى تحت الضرب، إلى سبعة أطفال قُتلوا على يد والدهم، وطبيبة عُثر على جثمانها في خزان، وصولًا إلى فتاة في السابعة عشرة قُتلت طعناً على يد شقيقها.

قد تبدو هذه الجرائم منفصلة، لكل واحدة منها ظروفها وتفاصيلها وأطرافها، لكنها تلتقي عند حقيقة مؤلمة، وهي أن الخطر قد يكون أحياناً أقرب الناس إلى الضحية.

كثيراً ما نكتفي بالغضب حين تقع الجريمة، نتبادل الخبر ونستنكر بشاعتها، ثم تنتهي الضجة!. لكن ماذا عن الصفعة التي سبقت الجريمة، والتهديد الذي تكرر، والطفل الذي بكى طلباً للنجدة؟

ماذا عن امرأة قيل لها: "اصبري، هذا زوجك"، وفتاة طُلب منها الصمت حتى "لا تكبر المشكلة"؟

ربما هنا يجب أن نتوقف، لأن العنف لا يبدأ بالضربات القاتلة، بل يبدأ بكلمة جارحة وإهانة تتكرر، ثم بيد تمتد وتجد من يبرر لها. ومع كل اعتداء بلا محاسبة، يزداد المعتدي جرأة، وتُدفع الضحية إلى مزيد من الصمت.

ومع كل مرة يمر فيها المعتدي دون مساءلة، يتعلم أن بإمكانه أن يفعلها مرة أخرى.

نحن بحاجة إلى أن نغير شيئاً أعمق من القوانين، نحتاج إلى أن نغير نظرتنا إلى العنف داخل الأسرة.

أن نتوقف عن التعامل معه باعتباره شأناً خاصاً لا يحق لأحد التدخل فيه. أن نفهم أن "الستر" لا يعني أن نغلق أعيننا عن الأذى، وأن حماية سمعة الأسرة لا يمكن أن تكون على حساب حياة إنسان.

نحتاج إلى وسائل حقيقية للحماية، وقانون واضح وفعّال، وجهات تستقبل الشكاوى بجدية، وخطوط مساعدة تعمل حين تحتاج إليها الضحية، ومراكز آمنة تستطيع المرأة أو الطفل الوصول إليها، وآليات للتبليغ والمتابعة، وبرامج توعية تبدأ من المدرسة وتمتد إلى المؤسسات العامة.

هناك ضحايا يعيشون سنوات وهم يفاوضون الخوف كل يوم، مرة من أجل أطفالهم، ومرة خوفاً من الفضيحة، ومرة لأنهم لا يملكون مكاناً آخر، ومرة لأنهم أقنعوا أنفسهم بأن الأمور ستتغير، وهي لا تتغير.

وهذا ما يجعل الحديث عن العنف الأسري يتجاوز كونه مجرد جرائم متفرقة. إنه حديث عن مجتمع عليه أن يسأل نفسه: لماذا لا ننتبه إلى معاناة الضحايا إلا بعد أن تتحوّل إلى جريمة؟

من الملف إلى الاستحقاق

كيف تسير رحلة المعاش الضماني؟

إعداد / محمد عطية

من قسم لآخر .. تمر معاملات المعاش الضمان بمراحل تتضمن مراجعات البيانات واستكمال النواقص وتحديث المستجدات

هل فكرت يوما ماذا يحدث قبل أن يصل المعاش الضماني إلى صاحبه؟

اللحظة التي ينتظرها متقاعد أو تعتمد عليها أرملة أو يترقبها يتيم تبدو بسيطة.. موعد يحل... واستحقاق يصل. لكن خلف هذه اللحظة تتحرك منظومة كاملة من العمل تبدأ قبل الصرف بوقت كاف ولا تنتهي إلا باكتمال الإجراءات ووصول الاستحقاق إلى مستحقه.

في فرع طرابلس الذي يعد من أكبر فروع الصندوق وتتبع له 13 مكتبًا للخدمات الضمانية – إلى جانب وحدة سيدي السائح – تتحرك عشرات الآلاف من الملفات بين المراجعة والتدقيق والاستكمال والمعالجة والمتابعة.

وهنا تبدأ التفاصيل التي لا يراها صاحب المعاش ..

بيانات تراجع.. ونواقص تستكمل.. وملاحظات تعالج، وإجراءات تنتقل من قسم إلى آخر.. وقد تبدو كل خطوة صغيرة في حد ذاتها، لكنها عندما تتكرر عبر هذا العدد الكبير من الملفات تصبح جزءًا أساسيًا من انتظام حركة الاستحقاقات.. ولا تقتصر المتابعة على ما يجري داخل المكاتب.

الوقوف على سير العمل

إدارة الفرع تتابع العمل ميدانيًا من خلال الزيارات إلى مكاتب الخدمات الضمانية، للوقوف على سير الإجراءات ورصد الملاحظات والتعرف على ما يحتاج إلى معالجة أو دعم.

فالعمل الميداني يكشف التفاصيل في مكانها ويتيح التعامل مع بعض الصعوبات قبل أن تمتد آثارها إلى مسار المعاملة.

أما داخل المكاتب والأقسام، فتتواصل حركة أخرى لا يراها صاحب المعاش. مراجعة البيانات تدقيقها استكمال الإجراءات معالجة الملاحظات والتنسيق بين الجهات المعنية وصولا إلى استكمال الخطوات المرتبطة بالصرف...

وفي كل مرحلة هناك من يتابع.. موظف يراجع ملفا وآخر يعالج ملاحظة وقسم يتابع إجراء ومكتب ينسق مع جهة أخرى.

هذه الأعمال المتفرقة تجتمع في النهاية لتصنع مسارًا واحدًا.

منظومة متكاملة

ومع اقتراب مواعيد الصرف تصبح سرعة المتابعة أكثر أهمية، وقد تتطلب حركة العمل جهدا يتجاوز ساعات الدوام المعتادة أو يستمر خلال أيام العطل لاستكمال بعض الإجراءات وعدم ترك الملفات عالقة في انتظار خطوة يمكن إنجازها.

ومع اتساع نطاق العمل بين 13 مكتبًا ووحدة للخدمات الضمانية وعشرات الآلاف من الملفات، يصبح التنسيق ضرورة لا تفصيلًا إداريا.

فالملف الذي يتحرك من مكتب إلى قسم ثم إلى مرحلة أخرى يحتاج إلى أن تبقى حلقات العمل مترابطة وأن تتم معالجة الملاحظات في وقتها حتى لا يتحول تأخر خطوة واحدة إلى تأخر في المسار كله.

مسيرة واضحة المعالم

وفي النهاية لا يرى صاحب المعاش هذه الرحلة الطويلة..

لا يرى عدد البيانات التي تمت مراجعتها، ولا الملاحظات التي عولجت، ولا الاتصالات والتنسيق بين المكاتب والأقسام، ولا المتابعة التي تمت في الميدان.

ما يراه هو النتيجة.. معاملة تسير بوضوح وإجراءات تستكمل واستحقاق يصل في موعده.

وهنا تكمن قصة المعاش الضماني التي لا تظهر عند لحظة الصرف.

فالمبلغ الذي يصل إلى صاحبه في لحظة واحدة تكون قد سبقته إليه أيام من العمل مراجعة وتدقيق ومتابعة وتنسيق وجهد موظفين يعملون خلف الكواليس حتى تكتمل الرحلة.

وفي فرع طرابلس تبدأ هذه الرحلة من عشرات الآلاف من الملفات وتتوزع على المكاتب والأقسام، لكنها تنتهي عند نقطة واحدة .. أن يصل الاستحقاق إلى صاحبه.

الزيارات الميدانية للإدارة إلى مكاتب الخدمات الضمانية تساهم في رصد الملاحظات والتعرف على النواقص ومكامن الخلل

أعمال الجنود المجهولين بالمكاتب الضمانية تتجلى في معاملات تسير بوضوح وإجراءات تستكمل واستحقاق يصل في موعده